اقتصاد

أخيراً... «المركزي للإحصاء» ينشر المجموعة الإحصائية لسنوات الحرب حتى ٢٠١٧

٢٤,٤ مليوناً عدد السكان في سورية.. والاقتصاد تراجع ٥٨,٣ بالمئة في ٥ سنوات

علي محمود سليمان

بعد تداول العديد من الأرقام غير الرسمية عبر الدراسات والتقديرات المحلية والإقليمية والعالمية عبر مراكز ومؤسسات أبحاث ودراسات مختلفة؛ حسم المكتب المركزي للإحصاء الجدل، حيث نشر البيانات الرسمية (المجموعة الإحصائية) عن الفترة خلال سنوات الحرب من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٦ بعد أن أفرجت اللجنة الاقتصادية عن تلك الأرقام، بالسماح بنشرها، علماً بأن «الوطن» نشرت منذ فترة قريبة عن الإفراج عن البيانات ونشرها قريباً.

وفي قراءة سريعة لأبرز ما جاء في المجموعة الإحصائية، فقد بلغ عدد السكان على الأراضي السورية وفق تقديرات المكتب بداية العام ٢٠١٧ نحو ٢٤,٤٢ مليون نسمة.

وحول البيانات الاقتصادية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بحسب سعر السوق باعتماد العام ٢٠٠٠ كسنة أساس نحو ١٥٣٧,٢ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١١، لينخفض قرب ١١٣٢,٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، أي بمعدل نمو اقتصادي سالب قدره (-٢٦,٣٤ بالمئة)، ليواصل الناتج انخفاضه مسجلاً ٨٣٤,٥١ مليار ليرة عام ٢٠١٣، بمعدل نمو سنوي سالب قدره (-٢٦,٣ بالمئة)، كما انخفض الناتج إلى ٧١١,٨٩ مليار ليرة عام ٢٠١٤، مسجلاً نمواً سنوياً سالباً قدره (-١٤,٧ بالمئة). ويواصل الناتج انخفاضه مسجلاً ٦٦٨,٢٣ مليار ليرة عام ٢٠١٥، بنسبة نمو سنوية سالبة قدرها (-٦,١٣ بالمئة)، كما الناتج أيضاً في العام ٢٠١٦ مسجلاً ٦٤١,٦٤ مليار ليرة، بنسبة نمو سالبة قدرها (-٣,٩٨ بالمئة). قياساً إلى ذلك نجد أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد تراجع بنسبة ٥٨,٢٦ بالمئة خلال خمس سنوات من عمر الحرب على سورية، الممتدة بين ٢٠١١ و٢٠١٦.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٣٢٥٢,٧ مليار ليرة في العام ٢٠١١، منخفضاً إلى ٣٠٢٤٨,٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، وإلى ٢٩٣٧,٥ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٣، ليرتفع قرب ٣٥٦٢,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، ويواصل ارتفاعه- بفعل ارتفاع معدل التضخم- في العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٤٥٢٤,٩ مليار ليرة، وإلى ٥٦٩٦,٩ مليار ليرة في العام ٢٠١٦.

بنية الناتج خلال ٢٠١٦

سجل إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية في العام ٢٠١٦ نحو ٥٦٩٧ مليار ليرة سورية، موزعاً على تسعة قطاعات، يتصدرها قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية بإنتاج يزيد على ٢١١٠,٤ مليارات ليرة سورية، مساهماً بنحو ٣٧ بالمئة من الناتج الإجمالي، يليه قطاع الصناعة والتعدين بمساهمة نسبتها ١٦,٤ بالمئة، إذ بلغ الناتج المحلي لهذا القطاع نحو ٩٣٦ مليار ليرة، وحلت تجارة الجملة والمفرق والإصلاح في المرتبة الثالثة من خلال مساهمتها بنحو ١٣,٣ بالمئة من الناتج الإجمالي، إذ بلغ الناتج لهذا القطاع نحو ٧٥٦ مليار ليرة سورية.

وجاءت الخدمات الحكومية في المرتبة الرابعة بمساهمتها بنحو ١٢,٥٧ بالمئة من الناتج، إذ بلغ إنتاجها نحو ٧١٦ مليار ليرة سورية، تلاها قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمساهمة نحو ١٠,١٥ بالمئة من الناتج الاجمالي، حيث بلغ إنتاجها نحو ٥٧٨,٣٥ مليار ليرة سورية، في حين ساهم قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية بنحو ٥,٩٤ بالمئة من الناتج الإجمالي، حيث بلغ انتاجه نحو ٣٣٨,٣ مليار ليرة، تلاه قطاع المال والتأمين والعقارات بمساهمة نسبتها ٣,٣٦ بالمئة، حيث بلغ إنتاجه نحو ١٩١,٦ مليار، يأتي بعده قطاع البناء والتشييد بمساهمة نسبتها ١,١٤ بالمئة، حيث بلغ إنتاجه نحو ٦٤,٧٢ مليار ليرة سورية، وأخيراً بلغ إنتاج قطاع الهيئات غير الهادفة للربح ٥,٥٣ مليارات ليرة سورية.

> ٥,٧ ترليونات ليرة ناتج اقتصادنا عام ٢٠١٦ منه ٣٧ بالمئة زراعة و١٦,٤ بالمئة صناعة و١٣,٣ بالمئة تجارة

مؤشرات التجارة الخارجية

بلغت كمية المستوردات في العام ٢٠١١ نحو ٢٤,٧ مليون طن، بقيمة تزيد على ٩٦٤,٩ مليار ليرة سورية، في حين تم تصدير ١٣,٥ مليون طن بقيمة ٥٠٥,١ مليارات ليرة، لتنخفض البيانات في العام ٢٠١٢ حيث تم استيراد نحو ١٧ مليون طن بقيمة نحو ٧٩٤,٣ مليار ليرة، مقابل تصدير ٥,٧ ملايين طن بقيمة ١٩٦,٥ مليارات ليرة، ويستمر انخفاض الكميات المستوردة في العام ٢٠١٣ مسجلة ١٢ مليون طن بقيمة -مزايدة بفعل انخفاض قيمة الليرة وارتفاع التضخم- بلغت نحو ٩٤٥ مليار ليرة، بينما تم تصدير أكثر من ٨,٦ ملايين طن بقيمة نحو ١٧٥ مليار ليرة.

وتم استيراد ١٢,٢ مليون طن في العام ٢٠١٤ بقيمة نحو ١٥٦٣ مليار ليرة، مقابل تصدير نحو ٥ ملايين طن بقيمة ١٧٦ مليار ليرة، لتنخفض كميات الاستيراد عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٠ ملايين طن بقيمة ١٤٩٧,٣ مليار ليرة، مقابل تصدير ٣,٩٣ ملايين طن بقيمة تزيد على ٢١٠ مليارات ليرة.

وأخيراً، بلغت مستوردات العام ٢٠١٦ نحو ٩,٣ ملايين طن بقيمة ٢٢٣٨,٥ مليار ليرة سورية، مقابل تصدير ١,١٣ مليون طن بقيمة ٣٢٣,٥ مليار ليرة.

وسجّل الميزان التجاري عجزاً متزايداً خلال سنوات الحرب (٢٠١١- ٢٠١٦) بحسب البيانات الرسمية، حيث بلغ في العام ٢٠١٢ نحو ٥٩٨ مليار ليرة سورية، مرتفعاً إلى نحو ٧٧٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٣، و١٣٨٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، لينخفض بشكل طفيف إلى مستوى ١٢٨٧,٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥، ليعاود ارتفاعه مسجلاً رقماً قياسياً في العام ٢٠١٦ قرب ١٩١٠ مليارات ليرة.

تجار وصناعيو طرطوس: الرسوم والضرائب التي تفرض علينا أعلى من بقية المحافظات والعقبات التي تمنع التطوير عديدة!

طرطوس- الوطن

طرح تجار وصناعيو طرطوس خلال اجتماعهم السنوي يوم أمس الأول العديد من الموضوعات والقضايا التي تشكل معاناة في وجه عملهم وتحول دون تطويره ودون إقامة بعض المنشآت التي من شأنها تشغيل أيد عاملة وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، وطالبوا المحافظ الذي حضر الاجتماع والحكومة من خلاله بمعالجة معاناتهم، إضافة إلى مطالبتهم مجلس إدارة الغرفة بمعالجة ما يقع ضمن اختصاصه.

ولعل من أبرز ما طرحوه الحد من زيادة الرسوم والضرائب المالية التي تفرض عليهم حيث إن ما يفرض على تجار طرطوس أكبر مما يفرض في أي محافظة أخرى، وفتح باب الإقراض من المصارف بعيداً عن الشروط التعجيزية بما يعود بالخير على الإنتاج والخزينة العامة، والترخيص لمعمل الأحذية في قرية يحمور الذي يشغّل نحو ٥٠٠ عامل في الوردية الواحدة والذي يعتبر من أفضل المصانع في الوطن العربي وفق ما أكد صاحبه الذي تحدث بألم ومرارة عن التأخير الكبير في إصدار الموافقة له للبدء بالإنتاج، ومعالجة إشغالات الشوارع والأرصفة في عدة أماكن في مدينة طرطوس حيث إن هذا الواقع غير موجود في أي مكان آخر على مستوى العالم؛ وإقامة معارض ومهرجانات تجارية واقتصادية في طرطوس حيث إنها تفتقد مثل هذه المهرجانات.

كما طرح الحضور تفعيل دور الغرفة من الجوانب كافة، والاشتراك بالتأمين الصحي للتجار، وقانون لتقاعدهم كباقي النقابات، وتشغيل أموال الغرفة من خلال إقامة مشروع استثماري أو أكثر في المحافظة، وإقامة ناد للمتقاعدين من التجار والصناعيين، والاستمرار في دعم أسر الشهداء والجرحى والمحافظة من صندوق الغرفة، ودعم نادي الساحل الرياض الذي انتقل للدرجة الممتازة.

بدوره أجاب رئيس الغرفة مضر يونس عن الطروحات التي تخص عمل الغرفة، مؤكداً أن مجلس الإدارة تابع كل مشكلات أعضاء الغرفة وخاصة المتعلقة بالجمارك والتموين والمالية وعالج الكثير منها بالتعاون مع السلطات المحلية والمركزية واعداً بمتابعة بقية المشكلات وصولاً للمعالجة.

من جانبه أجاب محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى عن العديد مما طرح وتحدث عما تم على صعيد المحافظة من أعمال وإنجازات بتوجيه كريم من قائد الوطن وبدعم من الحكومة، وشرح الخطوات التي قامت بها المحافظة للترخيص لمعمل الحمضيات، ومعالجة العقبات التي حالت حتى الآن دون تشغيل معمل الأحذية، والعمل بالبطاقة الذكية، ودعا الغرفة إلى التحضير لإطلاق مهرجان تجاري اقتصادي يليق بمحافظة طرطوس بدءاً من هذا العام.

«المالية» تدرس تطبيق التأمين الإلزامي على المحاصيل الزراعية.. واتحاد الفلاحين يتحفظ

عبد الهادي شباط

كشف مدير مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» عن بحث موضوع تطبيق نموذج التأمين الإلزامي للمركبات على التأمين الزراعي، وسط تحفظات من قبل الاتحاد العام للفلاحين، حيث يرى الاتحاد أن الفلاح يعاني من ثقل التكاليف وتأمين المستلزمات الزراعية إضافة لصعوبات متنوعة أهمها عمليات النقل والشحن للمنتجات الزراعية، وأنه لا يجوز تحميله المزيد من النفقات والتكاليف الإضافية.

من جانبه، بيّن مدير في هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن» أن التأمين الزراعي الإلزامي مازال فكرة، وأن الحديث حولها مازال بشكل أولي، ولن يكون هناك تطبيق لمثل هذه الفكرة دون عرضها ومناقشتها مع اللجنة المعنية ببحث ملف التأمين الزراعي والتي تضم كلاً من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين وغرف الزراعة والمصرف الزراعي، كاشفاً عن اجتماع خاص لهذه اللجنة اليوم في وزارة المالية.

وأشار إلى أن الهيئة تسعى لوضع محددات عامة للتأمين الزراعي والذهاب باتجاه تطبيق التأمين الزراعي بشكل مرحلي، وعلى محاصيل محددة في البداية، حيث تم بحث ذلك مع وزارة الزراعة، وتم تحديد المحاصيل التي يمكن أن تكون لها الأولوية في التأمين الزراعي وهي الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية) ومحاصيل البندورة والبطاطا، كما تم اختيار الأولوية في التأمين على المواشي في التأمين على الأبقار، هو ما اتفق عليه من قبل كل الجهات المشاركة في نقاشات التأمين الزراعي، مبيناً أنه الهدف من التأمين الزراعي في المحصلة هو مساعدة المزارع لعدم تعرضه لخسارات كبيرة، وأن التأمين الزراعي يحمل مبدأ تنظيم الخسارات في حال حصولها، وأن هذه النوع في سورية مازال يحتاج للكثير من العمل والدراسات، حيث تعمل وزارة الزراعة على توفير بيانات حول تواتر الأخطار الزراعية ووضع مؤشرات إحصائية يمكن الاستفادة منها والتعامل معها ضمن عمل التأمين الزراعي مستقبلاً، وأن الأهم في الموضوع هو توفير المحفظة التأمينية الكافية لدعم هذه المشروعات.

ولفت إلى تداول العديد من المقترحات لتأمين هذه المحفظة التي يجب أن يسهم بها كافة أطراف العمل الزراعي، وليس فقط المزارع؛ من تجار ناقلين وأصحاب مستودعات أدوية زراعية.. وغيرهم، ممن يعمل في الحقل الزراعي بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك المنشآت الصناعية التي تعتمد على المواد الزراعية في منتجاتها، وذلك لدعم المحفظة وتوزيع التكاليف خاصة وأن المزارع هو الحلقة الأضعف في دورة العمل الزراعي وهو أقل المستفيدين، مقابل أنه يتحمل الخسارة وحده لدى حدوث أي ضرر بمحصوله، وهو ما حصل مؤخراً مع مزارعي التبغ نتيجة الأمطار والعاصفة الأخيرة.

كما بيّن المدير أن المصرف الزراعي يمكن أن يسهم في دور مهم في دعم التأمين الزراعي وخاصة عبر التسهيلات الائتمانية الميسرة التي يمكن أن يقدمها.

الحكومة تقرّ قانون معالجة المقاسم المبيعة للعام والخاص

خميس يوجه بتطوير «السورية للتجارة»

هناء غانم

وجه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للاستمرار في تطوير عمل المؤسسة السورية للتجارة لتكون قوة تدخل اقتصادي إيجابي في موضوع تسويق المحاصيل الزراعية، وتلبية احتياجات المواطنين من المواد كافة لتصل إلى مرتبة «رضا المواطن»، وذلك خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس، حيث قدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي عرضاً حول واقع عمل «المؤسسة السورية للتجارة» وتقييم أدائها بعد الدمج والرؤية التطويرية للارتقاء بعملها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه يتم العمل حالياً على أتمتة العمل في المؤسسة السورية للتجارة بشكل كامل، إضافة لذلك يتم العمل على تدريب العاملين للعمل بشكل لائق في الصالات، كما أن هناك عملاً مستمراً للتوسع وزيادة عدد الصالات في المحافظات، معتبراً هذه المساعي إجراءات باتجاه تطوير عمل المؤسسة.

هذا وتقرّر في جلسة الحكومة أمس تشكيل لجان مختصة لإحصاء الأضرار كافة التي تعرضت لها المحاصيل الزراعية بما فيها الخضار والفواكه والتبغ جراء الأحوال الجوية السائدة خلال هذه الفترة ووضع آلية مناسبة للتعويض على المزارعين وتقديم كل أنواع الدعم لهم للاستمرار بنشاطاتهم الزراعية.

ووافق المجلس على تعيين ١٠ بالمئة من خريجي كل قسم في المعاهد التقانية الحكومية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني على أن يتم تقييم التجربة لاحقاً. كما ناقش المجلس مشروع قانون بمعالجة أوضاع المقاسم المبيعة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من القطاعين العام والخاص ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

ووافق مجلس الوزراء على تعديل توزيع الاقتطاعات التي يتم حسمها من قيمة الأقطان لمصلحة بعض الجهات العامة إلى نسب مئوية وذلك بهدف تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الاقتطاعات على الجهات المستفيدة، وتوفير الموارد المطلوبة لدعم زراعة هذه المادة.

«مداد» يناقش سبل تحسين العيش

قرفول: إمكانياتنا الحالية لا تسهم بأكثر من ١٠ بالمئة من تكلفة إعادة الإعمار

قصي المحمد

عقد مركز دمشق للدراسات والأبحاث «مداد» أمس ندوة لمناقشة ورقة بحثية نشرها في وقت سابق حول تحسين سبل العيش في سورية البدائل والإستراتيجيات، أعدّها الدكتور مدين علي (نشرتها «الوطن» في حينها)، حيث بيّن رئيس مجلس مفوضي هيئة الأسواق والأوراق المالية عابد فضلية أن للحوكمة أهمية كبيرة، فكلما كان هناك جزء كبير من الاقتصاد محوكم، كانت هناك ثقة كبيرة فيه، ما يزيد من حجم الاستثمارات الداخلية، مشيراً إلى ضرورة إصلاح القطاع العام، بالإضافة إلى أن يكون جزء من هذا الإصلاح بالتشاركية الحقيقية بما في ذلك تغير شكل المؤسسات إلى شركات مساهمة عامة يمنح بموجبها العمال العاملين جزءاً من الأسهم ليعتادوا على الشكل المؤسساتي.

بدوره اعتبر نائب حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول تحسين سبل المعيشة؛ مشروع ليس صغير ومتوسط، وليس مجموعة قوانين وسياسات اقتصادية، بل هو نتيجة تراكمية للإجابة على أسئلة كثيرة ولحسم الكثير من الخيارات، مشيراً إلى ضرورة حسم الخيارات لموضوع التنمية، مبيناً أن إمكانياتنا الحالية لا تسهم بأكثر من ١٠ بالمئة من تكلفة إعادة الإعمار، متسائلاً عن كيفية تأمين التكلفة، معتبراً أن المفتاح الأساسي للتنمية هو تحديد شكل الاقتصاد السوري، فنحن اليوم بحاجة إلى قطاع خاص قوي لا قطاعاً هزيلاً ولا أشباه مؤسسات.

من جانبه بيّن نائب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية كنان ياغي أن ٦٥ إلى ٧٠ بالمئة من السكان في سورية هم سكان غير آمنين غذائياً، مشيراً إلى أن التدهور المعيشي يعود إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، والمتهم الأول هو تدهور سعر الصرف بالإضافة إلى العجز الكبير في الموازنة العامة.

واعتبر ياغي أن إصلاح النظام الضريبي لا يمكن أن يكون على المدى القصير وإنما يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، مشيراً إلى ضرورة تحسين واقع الخدمات في مجال السكن والنقل، لافتاً إلى ضرورة وجود ورقة سياسات تتضمن ما يمكن فعله على المدى القصير حالياً.

الاقتصادي منير حمش أكد أولوية إعادة النظر باستراتيجيات التنمية والتي تعتبر الأساس في أي دراسة، مبيناً أن الكثير من الدول التي تمر بحروب تراجعت هياكلها الاقتصادية والتغير لا يكون فقط في السياسات بل يجب أن يكون هناك تغير أيضاً في العقول وطريقة التفكير المنفذة لهذه السياسات.

ولفت أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور إلى أننا بحاجة إلى إصلاح النظام الاقتصادي بشكل كامل ومنه النظام الضريبي، وعندما لا نتحدث ضمن هذ الإطار فنحن أمام مشكلة كبيرة، مشيراً إلى ضرورة إتاحة الفرص أمام الناس، وكل من يقول لا توجد موارد مخطئ.

الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب أشارت إلى ضرورة ضرب الفساد والاحتكار للوصول إلى التنمية، وبينت أهمية تحقيق التنمية لا الغاية هي قطاع عام أم خاص، إذ لا بد من تأمين فرص العمل للحفاظ على كرامة الإنسان.

بدوره أكد معاون مدير السياسات الزراعية في وزارة الزراعة محمود ببيلي ضرورة تأمين وسائل العيش للمناطق المحررة قبل الحديث عن سبل تطوير وسائل العيش، مشيراً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في فترات الحروب، هي نقطة الانطلاق للبدء بالعملية التنموية، فهي المحرك الرئيس من محركات اقتصاد التنمية.

وأشار أستاذ العلوم السياسة بجامعة دمشق كريم أبو حلاوة إلى ضرورة أن يحافظ النظام التنموي على التحليل الاقتصادي والجدوى الاقتصادية والجانب الاجتماعي أيضاً، مبيناً أن زيادة كتلة الفقر والتهميش الاجتماعي يؤديان إلى الوصول إلى تهديد فوق اجتماعي، مشيراً إلى أن تحسين الرواتب والأجور لا يلغي مسألة تحسين ظروف معيشة المهن والحرف والأعمال الأخرى.

وفي معرض رده على المداخلات بيّن الباحث مدين علي أننا في مرحلة انتقالية ستطول لأن هناك الكثير من المتغيرات التي لها علاقة بصياغة المشهد النهائي لسورية لم تنكشف بعد، معتبراً الحديث عن هوية وإستراتيجيات اقتصادية مبكر، مبيناً أن الحديث عن إصلاح القطاع العام منذ ٣٠ عاماً يتكرر ذاته، واليوم البرنامج الإصلاحي الخاص به غير واضح حالياً، فاليوم هناك مشكلة في توظيف القطاع العام والأهداف الإستراتيجية المطلوبة منه، فالقطاع العام لا يجب أن يكون قطاعاً لتصريف الأزمات الاجتماعية وهذا مرفوض في الاقتصاد، لأن القطاع العام هو قطاع اقتصادي، والنجاح فيه سينعكس على المستوى الاجتماعي ومعيشة الأفراد، منوهاً بأن القطاع الخاص مهم وضروري، لكن المشكلة ليست في نقص الموارد فقط، وإنما في إدارة الموارد، وخاصة أن موضوع إدارة الموارد في سورية يتم بطريقة غير عقلانية.

> خضور: كل من يقول لا يوجد لدينا موارد مخطئ

> علي: إدارة الموارد في سورية تتم بطريقة غير عقلانية